د . خائف المعاضيدي

التخلف السياسي وابعاده الحضارية

اود ان اشير منذ البداية الى ما في عنوان هذه الندوة « ازمة تطور الحضارة العربية » من اضطراب وابهام فيما يتصل بمفهوم « التطور » الذي يختلف فيه العلماء والباحثون اختلافا كبيرا ، كما ان عنوان بحثي « التخلف السياسي وابعاده الحضارية » الذي هو وجه من وجوه هذه الندوة، ينطوي هو الاخر على مفهوم يعتوره الغموض والابهام ، ويكثر فيه الخلاف والتباين بين المختصين فيه ـ الذين تتكون منهم عائلة العلوم الاجتماعية ، ذلك هو مفهوم « الحضارة » الوارد في عنوان هذا البحث ، فقد يقصر بعض الباحثين مفهوم « الحضارة » على الجانب المعنوي من التراث الاجتماعي : ويذهب فريق ثالث ، الى استعماله مرادفا التراث الاجتماعي كله بشقيه المادي والمعنوي ، وهذا كما لا يخفى يعرض الباحث في موضوع كهذا الى بلبلة فكرية اود ان اشير اليها منذ البداية ايضا .

يضاف الى ذلك ، ان الشارحة التوضيحية المرفقة بعنوان هذه الندوة والبحث ، تنطوي هي الاخرى على مفهوم اخر يختلف فيه المختصون اختلافا كبيرا ، ذلك هو مفهوم « الديمقراطية » وهذا الوجه من الاختلاف لا اعتقد انني بحاجة الى تفصيل الحديث فيه ، الا بمقدار ما ينسجم مع وجهة نظرنا .

ومن زاوية النظر الى الحاشية التوضيحية المشار اليها ، يتبين اتجاه مخططي هذه الندوة ، اذ هم يشيرون ، عن طريق التلميح لا التصريح الواضح ، الى ان التخلف السياسي ، يعني انعدام الحياة الديمقراطية وضعف اجهزتها في بعض الاقطار العربية ، وان مفهوم السياسة الديمقراطية ، يعني ، الحكم الشعبي ، بشكل او بآخر ، من خلال منظمات برلمانية واحزاب وما يجري هذا المجرى او ذاك ، وهذا كله في الواقع مجال اختلاف كبير ايضا واجتهادات شتى يختلف فيها المعنيون بهذا الجانب في الاقطار العربية ذاتها وفي بلدان العالم الاخرى .

كل هذه الاشارات التمهيدية ، تدفعني اذن الى تحديد موضوع البحث حتى لا افرط في وقتكم وفي وقتي ايضا ، بالخوض في افكار غير منظمة وليست لها وجهة واضحة نبتغيها ، وعليه فان السياسة على ما ارى : « هي اسلوب توجيه وقيادة الامة العربية نحو تحقيق اهدافها الكبرى المتمثلة في وحدتها وتحررها وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها » . وهذه الاهداف بالذات ، هي التي تقرر لنا نوعية الاساليب والاجهزة والوسائل التي تحققها ، هذا ولما كان موضوع بحثي وهو : « التخلف السياسي وابعاده الحضارية » فسابدأ بتشخيص مظاهر وابعاد هذا التخلف ، ثم اخلص بعد ذلك الى النواحي الايجابية فاتناول تلك الاساليب والاجهزة والوسائل التي يجب ان نهيئها لتحقيق ذلك الهدف الامثل .

ان من اهم وجوه التخلف السياسي في الاقطار العربية ما يلي :

١) الاخذ بالمفهوم التقليدي للسياسة ، اعني اعتبار السياسة اسلوبا من اساليب ضبط الجماهير وتوجيهها دون مراعاة المصالح الهامة للشعب ، وهذا الفهم للسياسة يضمن للحاكم البقاء في مركز الحكم ، ولا يضمن للشعب التقدم والازدهار ، كما لا يضمن الحياة الديمقراطية المثلى ، وقد يلجأ الحاكم عن طريق هذه الهيمنة الى اضعاف القوى والحركات او محاربتها ، كما يلجأ الى شق الصفوف ، وخلق النعرات وبعث الرواسب الدفينة التي تجزىء المجتمع ، كما يلجأ الى التعامل مع القوى الاجنبية لضرب مصالح الشعب ، ويتعلق بأيدولوجيات تخدم اهدافه الخاصة ، وهذا كله نجد له امثلة واضحة في الاقطار العربية المختلفة .

٢) طغيان الشكلية وروح المحافظة على الفئات الحاكمة في بعض الاقطار العربية ، فمن المعلوم الواضح في التاريخ والسياسة والاجتماع، ان الحكم التقليدي المزمن لفئة حاكمة من هذا القبيل ، يؤدي بالضرورة الى الشكلية والجمود والتمسك بروح المحافظة ، وهذا يعني ، بشكل او بآخر ، مقاومة التجديد والتقدم والتفكير الحديث ومقاومة الاخذ باسباب الحياة الجديدة لمواكبة التقدم البشري في مناطق اخرى من العالم حفاظا منهم على مراكزهم من التهديد او الذبذبة ، او تحدي الظروف والعوامل والتيارات الجديدة لهذه المراكز .

ولذا فان هذه الفئات الحاكمة تصطنع كل ما من شانه ان يحافظ على هذه الشكلية وهذا الجمود والمحافظة ، عن طريق غلق الحدود ، الى تقوية اجهزة الشرطة والامن ، الى الاكثار من السجون والمعتقلات الى منع وسائل الاعلام والثقافة التي تحمل الفكر الجديد ، الى اثارة الحزازات والعصبيات والتناحر بين الفئات ، الى وسم المجددين والمطالبين بالاصلاح ، بالكفر او المروق او العمالة احيانا وما يجري هذا المجرى او ذاك .

ان استغلال الرواسب التاريخية من اجل تحقيق هذه السياسة امر يكاد يكون بينا في كل مكان من الوطن العربي ، فالطائفية والشعوبية ، والعشائرية والاقليمية او الفطرية ، والتقدمية المغلقة ، وحتى القومية احيانا وحركات الانبعاث القومي او الحضاري او

العنصري او الديني ، هي بعض اسلحة هذه الفئات لبقائها في الحكم.

٣) وجود نفوذ ومصالح اجنبية استعمارية في الوطن العربي، ادى الى ظهور التجزئة العربية ، واوجد نظما سياسية مختلفة، وحرف سياساتها عن قضايا الشعب الاساسية ، الامر الذي ادى الى خلق فئات او جماعات معينة تتعامل مع القوى الاجنبية ضد مصالح اهل البلاد ، وقامت فئات حاكمة مصلحية مختلفة مارست ضرب اية حركة تحررية تهدد تلك المصالح ، ووضعت كل العراقيل امام وعي الجماهير الشعبية لمصالحها المشتركة ، وبتأثير من الاستعمار زجت هذه الفئات والحكومات في الوطن العربي ، في خلافات وخصومات مصطنعة ضد بعضها البعض ، بين آونة واخرى ، سرا او علنا ، وشجعت ظاهرة التهريج السياسي بانواعها المختلفة ، وخلقت زعامات وخططت انقلابات وحركات هنا وهناك ، لخداع هذه الشعوب . وهذه اساليب اصطنعها الاستعمار الجديد في العالم خلال ربع القرن الاخير ، وقد تبدو هذه الظاهرة واضحة في الاقطار النامية وبالاخص في امريكا اللاتينية وافريقيا .

ومن اساليب الاستعمار بهذا الشأن ايضا تشجيع الحركات الرجعية في بعض الاقطار العربية باسم قدسية الماضي ، وباسم قدسية التراث الديني والحضاري والاجتماعي للاجداد . وباسم الحفاظ على التراث مما يتهدده من تيارات وافكار العصر الحديث ، بحيث بقي الشعب العربي في بعض الاقطار العربية ، وهو يحيى في اطار الماضي السحيق منغلق على نفسه لا علاقة له بالعصر الحديث في وجوه كثيرة من حياته .

٤ (اختلاف انظمة الحكم في الاقطار العربية ، وتبنيها فلسفات سياسية متباينة ، بل متعارضة في كثير من الاحيان ، فهناك انظمة ملكية ، واخرى جمهورية ، اضافة الى عدد من الامارات والمشيخات وبعضها تتبنى الاشتراكية ، واخرى رأسمالية واقطاعية ، وغيرها تتبنى النظرية الدينية ، وفضلا عن ذلك ، فان الدول التي تتبنى الاشتراكية تختلف هي الاخرى عن بعضها في هذا المفهوم وتطبيقه ، ان هذا التباين يؤدي بالضرورة الى انعدام وحدة الهدف بين الاقطار العربية على الصعيدين القطري والقومي ، كما يؤدي الى فقدان التنسيق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وحتى العسكري بين العرب جميعا .

ان التآمر الاستعماري الصهيوني الرجعي ، يرتكز في صراعه مع قوى التحرر والثورة والاشتراكية في الوطن العربي ، على قاعدة انطلاق اساسية ، هي استغلال كافة التناقضات التي ورثها الواقع العربي ، واصطنعها التطور المزيف بتأثير القوى المعادية لاهداف الامة العربية . فهو يحاول صرف العرب عن التناقضات الرئيسية في مجتمعهم ، ويحاول ان يقضي على المنابع والجذور التي يستمد منها النضال العربي قوته وحيويته واندفاعه . واهم هذه المنابع ، فكرة الوحدة العربية ، وفكرة الثورة على الواقع الفاسد ، التي تتميز بهما الايدولوجية العربية الثورية .

٥) ان انعدام الاجماع السياسي العربي على الصعيدين القطري والقومي ، ادى الى ظهور اتجاهين او نوعين من الانظمة العربية ، من حيث نظرتها لحل للقضية الفلسطينية حلا جذريا وصحيحا ، باعتبارها اولى واهم القضايا السياسية العربية ، وقد يرجع سبب تأخر حل هذه القضية بما يزيد عن ربع قرن من الزمن ، الى هذا الاختلاف في السياسات العربية التي كان للاستعمار اثر كبير في صرفها عن طريقها الصحيح .

٦) وجود التجزئة العربية ، وعدم اتمام اي نمط من انماط الوحدة بين الاقطار العربية في صالح الجماهير وقضاياها الاصيلة ، وقد يرجع السبب في ذلك . الى ان الانظمة العربية القائمة ، قد لا تضمن البقاء في مواقع السلطة في حالة قيام وحدة شعبية ديمقراطية في الوطن العربي . فضلا عما تتعرض له مصالح هذه الحكومات والفئات التي تمثلها من الخطر .

ان المنطق القومي العربي ، لا يعترف بالكيانات القطرية في الوطن العربي ، وانما يرى في التجزئة الراهنة ، مرحلة طارئة اوجدها الاستعمار ، ومهدت لها اوضاع الجمود والتخلف في المجتمع العربي .

ان الوحدة العربية بمفهومها الثوري الصحيح ، تعتبر العامل الهام في تعميق كل تغيير حقيقي في المجتمع العربي ، لان الحرية التي يسعى اليها كل قطر عربي على انفراد ، لا يمكن ان تبلغ من العمق والشمول والمعنى الايجابي ، ما تبلغه الحرية التي تحققها الامة العربية في وحدتها ، كما ان الاساس المادي للاشتراكية ، وتحقيق العدل الاجتماعي بين المواطنين العرب ، يأخذ مداه الصحيح ، عندما يكون مجاله التطبيقي الوطن العربي كوحدة سياسية وجغرافية وبشرية .

ان تشخيص الاوضاع والظروف السياسية الصعبة التي تجتازها الامة العربية اليوم ، تدعونا لان نرفع صوتنا عاليا من اجل العدول عن السياسات الخاطئة التي سهلت للاعداء توجيه الضربات الى حركة التحرر العربي ، ونحن اذ ندعو الى الكف عن الجري وراء الاوهام التي اثبتت التجارب المتتالية عدم جدواها ، فاننا في ذلك نعبر عن مشاعر وطموحات الجماهير العربية وطلائعها القومية التقدمية والوطنية، ونحن بذلك نخلق اوسع الفرص للقاء بين كافة القوى والانظمة العربية الوطنية لمواجهة الاخطار المحدقة بها ، وهي اخطار لا يمكن ان يتخلص منها اي نظام عربي معاد للاستعمار والصهيونية والرجعية ، ولا تخلص منها اية قوة وطنية .

ان الاوضاع الراهنة في الوطن العربي ، التي تتسم بالضعف والتداعي ، لا يمكن الخروج منها ، كما لا يمكن مواجهة اعداء الامة العربية مواجهة فعالة ، الا باقامة وحدة حقيقية ثابتة قائمة على اسس شعبية ديمقراطية تتحقق من خلالها الوحدة الوطنية في كل قطر عربي .

٧) وجود التفاوت الطبقي والاجتماعي والاقتصادي والفكري بين المواطنين العرب في كل مكان من وطنهم الكبير ، كسبب ونتيجة لهذا التخلف السياسي السائد في الوطن العربي ، ولا يخفى ، ان بعض الانظمة العربية نفسها تغذي هذا التفاوت لا تلغيه ، لكي تضمن البقاء في السلطة ولكي تحافظ على مصالحها الخاصة .

٨) يمثل النظام البرلماني الشكلي الذي وجد في بعض الاقطار العربية ، احد وجوه التخلف السياسي في الوطن العربي .فقد اثبتت هذه التجربة فشلها في التعبير عن رأي ومصالح الجماهير وتمثيلها كما كان الحال عليه في القطر العراقي قبل ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ وفي غيره من الاقطار العربية الاخرى ، ذلك لان البرلمانية، كانت واجهة شكلية لخداع الجماهير العربية ، ووسيلة من وسائل شرعية اساليب الحكومات العربية في حكم الجماهير وقسرها ، وغير خاف على المواطنين العرب ، عمليات التزييف والتزوير التي رافقت انتخابات تلك البرلمانات العربية .

ومع ذلك ، فان صح الاخذ بنظام البرلمانية ـ وهذا ما سنعالجه في بحثنا ـ في الوطن العربي كوسيلة من وسائل الحكم الصحيحة لنقل الامة العربية من حالة التخلف السياسي الى حالة التقدم السياسي ـ كما تشير الشارحة التوضيحية لهذه الندوة ـ فهل يتاح للاقطاعيين والرأسماليين والرجعيين والمستغلين لمصالح الجماهير العربية، ممارسة حقوقهم البرلمانية والديمقراطية ؟؟؟ واذا كان ذلك ممكنا ، فهل هذا يعني الاقتراب من مصالح الجماهير وضمانها ؟؟؟ وهل ذلك يعني ، امكانية تعايش وتآخي جماهير الشعب مع مستغليها واعدائها ؟؟ ؟

ومحصلة هذا كله ، ان تدهور الحياة في الاقطار العربية بمختلف وجوهها السياسية ، والفكرة ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، يحتم على الامة العربية اليوم ، رسم طريق جديد لسياستها تتمكن بواسطته الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ، وسنعالج هذا التخلف من زاوية مفهومنا للحرية او ممارسة الديمقراطية الواردة في هذه الندوة .

يبدو ان الديمقراطية بمفهومها العام ، معروفة عند العرب منذ ما قبل الاسلام بعدة قرون ، يؤيد ذلك ، ما جاء في القرآن الكريم (سورة النمل) بشأن النبي سليمان عليه السلام وملكة سبأ :

بسم الله الرحمن الرحيم « قالت يا ايها الملأ ، اني القي اليّ كتاب كريم . انه من سليمان ، وانه بسم الله الرحمن الرحيم . الا تعلوا علي واتوني مسلمين ، قالت يا ايها الملأ ، افتوني في امري ، ما كنت قاطعة امرا حتى تشهدون . قالوا نحن اولو قوة واولو بأس شديد، والامر اليك ، فانظري ماذا تأمرين .. قالت ،ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة ، وكذلك يفعلون ، واني مرسلة اليهم بهدية . فناظرة بم يرجع المرسلون » صدق الله العظيم .

على انه يمكن اعتبار الديمقراطية بهذا المعنى ، سمة من سمات الفرد او المواطن العربي ، وذات علاقة بفردية الشخصية العربية ، التي عاشها العرب في جزيرتهم قبل الاسلام ، حيث لم يكن العربي ليعترف بوجود شيء اعلى منه سوى السماء .

ولما جاء الاسلام ، على يد رسولنا الكريم محمد (ص) بمبادئه الرفيعة السامية ، هذب النزعة الفردية ، ونظم الديمقراطية المطلقة عند المواطنين العرب ، ودعا الى شورى الحكم الذي طبق في عصر الرسول (ص) والخلفاء الراشدين ، وفي ذلك قال تعالى ، بسم الله الرحمن الرحيم : « والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة ، وامرهم شورى بينهم ، ومما رزقناهم ينفقون » ، صدق الله العظيم .

لكن الفردية السياسية ، او الحكم السياسي الفردي ، بعد ذلك، الغى الحرية الفردية للمواطنين (الجماهير الشعبية) في الدولة الاسلامية ، كما الغيت الحرية الاجتماعية البسيطة او تضاءلت ، عند العرب ، الامر الذي ادى الى نشوء المشاكل المختلفة في الدولة الاسلامية ، وخصوصا ما يتعلق منها بالديمقراطية والحرية السياسية عبر تاريخ العرب الطويل وتلاشي دور الشعوب في تلك الاحداث الكثيرة.

وقد اثرت النزعة القبلية عند العرب ، بما لها من معايير ومقاييس وتقاليد على الاحوال السياسية عندهم بعد تأسيس دولتهم الاسلامية الواسعة ، ونشأت التحزبات المؤدية والمعارضة للحكومات من قبل المواطنين العرب وغير العرب على حد سواء ، وخاصة في العصر الاموي الذي اصبحت فيه القبلية احدى سمات الحكم السياسية . اما في العصر العباسي والذي يعتبر عصر نضج الحضارة العربية الاسلامية ، فقد ضعف فيه شأن العرب ، ولعبت فيه الشعوبية دورا كبيرا في تحريك السياسة . وتسلط القواد والامراء والاقطاعيون على الامور ، الامر الذي ادى الى حرمان المواطنين عموما من معظم حقوقهم بما فيها الحرية السياسية او الممارسة الديمقراطية .

ولما خضعت الاقطار العربية للحكم العثماني ، الذي ادعى الحكم باسم الاسلام ، وهو بعيد عنه ، فقد مر الوطن العربي بمرحلة من التخلف في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وانعدمت الحريات بأبسط اشكالها ، وعاش شعبنا العربي في ظل هذا الحكم الذي استمر زهاء اربعة قرون ، في فترة من الظلام والتأخر، والتدهور ، بما لا حدود له ، وما زال الامر على ذلك : حتى خضعت الاقطار العربية الى السيطرة الاستعمارية التي كرست التجزئة ، بكل اشكالها ، وقد خلفت هذه المسيرة الطويلة لتاريخ العرب بكل ما فيها من سلبيات ، رواسب كثيرة وكبيرة في الوطن العربي ، اهمها مسألة التخلف السياسي وانعدام الديمقراطية .

ونتيجة لكل ما تقدم . ومن اجل معالجة « التخلف السياسي في الوطن العربي » من زاوية مفهومنا للحرية ، او ممارسة الديمقراطية فأننا نرى ما يلي : ـ

يعيش شعبنا العربي اليوم ظروفا عربية ودولية ، يسودها قسر شديد للحرية ، وتزييف بالغ لها ، بسبب بقاء النفوذ الاستعماري المباشر في بعض الاقطار العربية ، بينما تمارس الرجعية المحلية في البعض الآخر ، مهام الاستعمار وتتعاون معه، وقد مارست هذه الحكومات وتلك من خلال مواقفها في السلطة عملية تزييف شعارات الحرية والديمقراطية وافرغتها من محتواها الحقيقي ، واصبحت الديمقراطية مجرد واجهة تخفي طغيان الفئات الحاكمة ، وتخفي تزييفها واستثمارها للطبقات الشعبية .

فالحرية كوسيلة لتحرير الانسان العربي كليا وجذريا ، تعني التحرير الكامل سياسيا واقتصاديا وثقافيا ،من كافة اشكال السيطرة الاستعمارية ، وعلى هذا الاساس ، فأن مسألة الكفاح ضد الاستعمار وضد كافة اشكال السيطرة الاستثمارية ، سياسية كانت أو اقتصادية او ثقافية ، من الامور الاساسية لمعالجة التخلف السياسي العربي .

ان قدرة الجماهير العربية ، على فضح تزييف الطبقات الرجعية للحرية ، وتعرية التطبيق المشوه والكاذب للديمقراطية البرجوازية وفضح المفهوم البرجوازي ـ الاقطاعي للحرية ، وايجاد اساس نظري جديد لمفهوم محدد وملموس للحرية والديمقراطية ، في اطارها الاشتراكي هو ايضا من الامور الاساسية لممارسة التقدم للامة العربية .

ان الطابع الانساني للاشتراكية العربية ، يعتبر من اهم سمات المرحلة ، لان عبودية الانسان ، في انظمة الاستغلال ، هي اخطر شكل، من اشكال ضياع الحرية الانسانية ، وتبعا لهذا ، فان ازاحة انظمة الاستغلال وتصفيتها ، وتبديل علاقات الانتاج الرأسمالية ، هي وحدها التي تتيح الظروف الموضوعية الملائمة لتحرر الانسان وخلاصه من الضياع والاستغلال ، وبذلك فانه من الضروري ان تتلازم الحرية والاشتراكية ، باعتبارهما القاعدة المادية المتينة لنمو حرية الانسان .

على ان مسألة النضال ضد الاستعمار الغربي ، واعتبار المعسكر الاشتراكي قوة ايجابية فعالة في النضال ضد هذا الاستعمار ، لا تمنع الامة العربية من اتباع سياسة خارجية عربية متميزة ، تلك هي سياسة الحياد الايجابي ، وعدم الالتزام العضوي بأي من المعسكرين ، رغم ان المنطلقات الاساسية والمبدأية التي يمارسها المعسكر الاشتراكي اكثر انسجاما مع مصالح الامة العربية ، واشد تعاطفا مع قضاياه المصيرية .

ان سياسة عدم الالتزام ، وان كانت تعني في مفهومها المباشر ، تجنب الانسياق وراء التبعية ، والابتعاد عن الانغمار في معارك المعسكرين اليومية المباشرة والخاصة ، الا انها تعني في نفس الوقت ، التزام سياسة مبدأية وثورية على الصعيد العالمي تعمل على تخفيف حدة التوتر الدولي ، وتدعم حركات التحرر القومي والوطني في العالم .

وعلينا اليوم ، ان نرفض كافة انواع التشويه والقسر التي لحقت بحرية الانسان العربي بوجه خاص ، وحرية الانسان بوجه عام ، وان ندين دكتاتورية الفرد ، كما ندين دكتاتورية البيروقراطية ، وان نحدد بوضوح نظرتنا الى الديمقراطية البرلمانية البرجوازية ونظرتها للحرية السياسية .

ان التغيير الاجتماعي ، الذي تنشده الامة العربية ، لا يتحقق ـ برأينا ـ عن طريق النظام البرلماني بمفهومه البرجوازي ، لان البرلمانية بمفهومها هذا ، لا يمكن ان تكون اداة تحويل اجتماعي جذري ، انما هي

اداة شكلية للديمقراطية ، تخفي وراءها نفوذ الاقطاع والبرجوازية الكبيرة .

ان النضال الجماهيري ، هو وحده طريق التغيير في الوطن العربي وليس البرلمانية البرجوازية ، واذا كانت الطبقات الاقطاعية والفئات العليا من البرجوازية ، قد لعبت دور الحليف مع الاستعمار القديم ، فان البيروقراطية والبرجوازية ، تلعب اليوم دور الحليف مع الاستعمار الجديد ، ويشتركان معا في استغلال جماهير الشعب ، وربما باسم الديمقراطية البرلمانية المزيفة .

لم تكن الحرية بشكلها السياسي ، مفهوما مجردا مطلقا ، بل هي ذات مفهوم اجتماعي محدد ، منحت لطبقة ، ومنعت ـ بشكل او بآخر ـ عن اخرى . فلما قادت البرجوازية الثورة ضد الاقطاع ، في اوروبا ، نادت بالحرية المثالية المطلقة للشعب كله ، ولكنها عندما استلمت السلطة اقتصرت الحرية على طبقة محددة ، ولم تتردد البرجوازية عن ضرب الجماهير الشعبية عندما تعرضت مصالحها للخطر ، وتحولت الحرية المطلقة ، او ما يسمى (بحقوق الانسان) الى حرية او مصلحة طبقية .

ان النظام البرلماني في اوروبا الغربية ، يمثل الغلاف السياسي للنظام الاقتصادي الغربي ، لان البرجوازية التي تتمتع بامتيازات فعلية، استطاعت ان تحول النشاط البرلماني الى خادم للاقتصاد الرأسمالي ، ولم يؤد دخول الطبقة العاملة في برلمانات اوروبا الغربية الى قلب سلطة البرجوازية ، بل اضطرها الى تبني اشكال واساليب جديدة اكثر مرونة وفهما لمتطلبات الواقع ، فامنت بعض المطالب العمالية ، وبردت النضال الثوري للجماهير ، واستمرت البرجوازية في الحكم .

ولما كان النظام البرلماني ، هو طريق البرجوازية الغربية في الحكم ، وكونه جزءا من البناء القومي لتلك المجتمعات ، فقد جاء تطبيقه في بعض الاقطار العربية مجرد نقل لواجهة غربية مقطوعة عن جذورها الاساسية والاقتصادية والاجتماعية ولم يتولد عن معطيات الحركة القومية الاشتراكية وحاجاتها العملية المباشرة .

ان المجتمعات في الاقطار العربية ليست مجتمعات برجوازية ، بل هي مجتمعات شبه اقطاعية ـ قبلية ـ برجوازية ، ولذلك بقيت البرلمانية في الوطن العربي مجرد بناء سياسي هزيل ونسخة مزيفة عن البرلمانية الغربية ، فلم تستطع مواجهة النضال القومي الاشتراكي من جهة ، كما لم تستطع ترسيخ جذورها في الحياة السياسية من جهة اخرى ، ولذلك اصبحت ظاهرة الانقلابات العسكرية ملازمة لهذا النظام في وطننا الكبير ، وقد عكست البرلمانية العربية الوضع الاجتماعي المتخلف ، شبه الاقطاعي ـ العشائري ـ الطائفي ، ومن خلال التناقض بين تطلعات الجماهير وبين واقع البرلمانية الرجعي ، انفجرت هذه الانقلابات العسكرية ، وتعاقبت والديمقراطية البرلمانية تحمل كل منها بذور الاخرى لتجهضها .

ان فشل البرلمانية وسقوطها في الاقطار العربية ليس ناجما عن تطبيقها السيىء من قبل جماعات سيئة فقط ، بل املاها الواقع الموضوعي الملموس ، ومعطيات تطور النضال الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي ، والبلدان المتخلفة في العالم عموما .

وفي الظروف الراهنة ، حيث يجري الانتقال من المجتمع الاقطاعي ـ الرأسمالي ، في عدد من الاقطار العربية ، يجب ان تنتقل السلطة من ايدي الطبقات الاقطاعية البرجوازية الى الطبقات الكادحة وعلى هذا الاساس ، فانه يجب ان نتخطى البرلمانية باعتبارها احد اشكال سيطرة تلك الطبقات على الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين والكسبة والكادحين .

ان تخطي البرلمانية لا يعني الانتقال الى الحكم الدكتاتوري الفردي او البيروقراطي او العسكري ، بل يعني زوال الاطار البرجوازي شبه الاقطاعي للديمقراطية ، والانتقال الى ديمقراطية اوسع واعمق تلك هي الديمقراطية الشعبية .

ان مفهوم الديمقراطية الشعبية ، ينطوي على توفير ديمقراطية واسعة للجماهير الشعبية ، ويؤكد في الوقت نفسه ضرورة عزل القوى الطبقية والسياسية المعادية للثورة والاشتراكية . وهذا العزل ينبغي ان ياخذ شكله القانوني من جهة وشكله الشعبي من جهة اخرى . ان فكرة التعاون الطبقي في اذهان بعض الناس ، ينبغي ان تسقط وتصفى ، لان المعركة مع القوى الرجعية المعادية للثورة ولمصالح الجماهير، تقتضي نضالا طويلا متنوع الاشكال بغية استئصالها من الجذور وحيث ان الرجعية لم ترحم الجماهير الكادحة طوال آلاف السنين من تاريخ الانسانية لذلك يجب ان تضع الجماهير العربية مسالة الصراع الطبقي ضد الطبقات الرجعية بشكل واضح وحاسم ، فأما ان تعيش الجماهير، او تعيش الرجعية وحلفائها في الداخل والخارج ، وكل تسوية وسط بينهما : اكذوبة وخدعة نتيجتها انقاذ الرجعية ، لان الرجعية المحلية في الوطن العربي ـ مهما بدت ضعيفة ـ تملك قوى هائلة ، واسلحة مادية ومعنوية كثيرة ، وتمتد جذورها في كافة اجهزة السلطة ، وهي مع ذلك تملك نفسا طويلا في المقاومة ضد الجماهير الشعبية عن طريق التخريب والتآمر وعرقلة التحول الجديد .

على ان الديمقراطية الشعبية لا تتم دون اطار سياسي ثوري وطلائع ثورية منظمة ، تتمتع ببعد نظر سياسي وكفاءة في العمل ، مليئة بروح التضحية ، ومخلصة لاقصى حد لقضية الجماهير، ولتحافظ على صلات عميقة وحية بالجماهير ، تعلمها وتتعلم منها ، ومن خلال هذه الطلائع الثورية المنظمة يتحقق الطابع المركزي والديمقراطي للسلطة الشعبية ، التي تقوم على اساس المؤسسات والمجالس الشعبية ، على ان مركزية السلطة الديمقراطية ، يجب ان لا تلغي الانتخاب وتحوله الى عملية شكلية لهذه المجالس ، لان الشرط الاساسي لديمقراطية المجالس الشعبية وثوريتها هو في تكوينها عن طريق الانتخاب الحر المباشر على جميع المستويات في القرية ، والمدينة والمحافظة ، ثم على المستوى القطري والقومي .

ان مهمة الطلائع القومية الاشتراكية في الوطن العربي ، تأمين الجميع ، بين ثورية مبدأ الاقتراع الشعبي وحريته في انتخاب الهيئات التنفيذية والمجالس الشعبية ، ان مثل هذه المهمة لا يمكن ان تتحقق الا اذا استطاعت هذه الطلائع تأمين التفاف الاكثرية الساحقة من الجماهير حولها ، باعتبار الجماهير هي قاعدة الثورة وحاميتها، وبالتالي رفض مبدأ الوصاية على الشعب ، او ممارسة السلطة عن طريق التفويض نيابة عن الشعب .

ان تطبيق الديمقراطية الشعبية ، على نحو ثوري سليم ، لا يتم عن طريق تكرار شعارات الحرية والديمقراطية ، بل عن طريق خلق موضوعية تكفل حرية لهذا التطبيق ، واصالة ، عن طريق اقتدار الطليعة الثورية على قيادة اكثرية الجماهير الساحقة ، قيادة قائمة على اساس الثقة الحرة والعميقة لهذه الطليعة .

ان مبدأ المركزية الديمقراطية ، هو الاساس الملائم لنجاح السلطة

الثورية الشعبية ، وان ديمقراطيـة هذه السلطة تتم عن طريق انتخاب هيئاتها السياسية من الشعب ، وتأمين رقابة شعبية على هذه الهيئات، وانتخاب الهيئات العليـا من الهيئات الدنيا ، وانعقاد مؤتمرات المجالس الشعبية والمنظمات بصورة دورية ، وبذلـك تتدرج الديمقراطية وهـي صاعدة الـى اعلى ، الى ان يصبح مبـدأ جماعية القيـادة الصورة الديمقراطية للسلطة الثورية في القمة .

اما المركزيـة في التنظيم السياسي ، او التنظيمـات السياسية للسلطة ، فتحقق عن طريق خضوع الاقليـة للاكثرية خضوعا طوعيـا مخلصا ، وخضوع الهيئات الدنيا الى الهيئات العليا ، وخضوع الهيئات والمنظمات لقرارات القيادة المركزية وتوجيهاتها ، ما دامت منبثقة عـن ارادتها الحرة ومعبرة عن مصالحها .

ان ممارسة الجماهير الشعبية لحقوقها الديمقراطية بشكل صحيح، يتطلب توعيتها سياسيا واجتماعيا وفكريا ، عن طريق اقامة نقـابات للعمال والفـلاحين واتحـادات الطلبة ومنظمـات الشبيبـة والموظفين والمستخدمين ، والاتحادات النسائية ، لان المجالس الشعبية قـد لا تستنفذ كافة اشكال التنظيم الشعبي وبدون الاطارات التنظيمية المهنية والمجالس الشعبية ، تتحول الجماهير الى سديم بلا قوة ، وبلا وعي ، وبلا انضباط واع مسؤول .

ان ربط الديمقراطية ، ربطا عضويا ، بتعدد الاحزاب ، يمثل المنطق البرجوازي في فهم الديمقراطية ، ان هذه القضية يجب ان تفهم على اساس الظروف التاريخية الملموسة للصراع الاجتماعي والسياسي فـي كل قطر في العالم .

ان حزبا رئيسيا ـ مثلا ـ يقود جبهة من القوى السياسية تمارس السلطة الثورية ، لا يؤدي بالضرورة الى الابتعاد عن الديمقراطية ، ان مبدأ الحزب القائد اصبح امرا تمليه الظروف المرحلية ، لانه يقيم سلطة مركزية ثابتة تقود عملية التغيير ، وقد اكدت التجارب الثورية الاشتراكية في العالم ذلك ، وبنوع خاص في ظروف البلدان النامية ، الا ان ممارسة شعبية للديمقراطية ـ وهي شرط لنجاح البناء الاشتراكي ـ يتوقف على شرطين اساسيين :

الاول : قدرة التنظيم السياسي او الحزب على قيـادة الاغلبيـة الساحقة من الجماهير الشعبية ، وان يؤمن التفافها الطوعي الواعي حوله .

الثاني : ممارسة الديمقراطية الداخلية ضمن صفوفه .

ان ممارسة الديمقراطية داخل التنظيم السياسي ، او الحزب القائد ، ينبغي ان تتوافر لها ظروف موضوعية داخل تنظيمه منها : ان تكون سياسته واضحة ومحددة دوما ، منسجمة مع منطلقاته النظرية لا الاستراتيجية ، ومنها استمراره في الكفاح تجـاه ظواهـر التخلف والانحراف التي قد تتسرب مـن الواقع البرجوازي ـ الاقطـاعي ـ العشائري الى صفوفه ومنها ان تستمر عملية التثقيف السياسي العلمي الدائم بين صفوفه .

وللحقيقة ـ وفي ظروف الانتقال الى الاشتراكية ـ فقد شهـدت معظم التجارب الثورية ، ظاهرة سلبية خطيرة ضمن مرحلة راسماليـة الدولة ، تلك هي نشوء طبقة جديدة بيروقراطية ، استفحل امرهـا واصبحت عقبة امام تطوير الديمقراطية ، واتخذت موقفا فوقيا على جماهير الشعب ، ان نظام راسمالية الدولة ، في حالة ضعف الطبقـة العاملة عدديا وتنظيميا ، هو الذي يخلق الظروف الموضوعيـة لنمو البيروقراطية ، لذلك اصبحت الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج شرطا اساسيا لممارسة الديمقراطية على الصعيد السياسي ،وينبغي اذ تضطلع المجالس العمالية بدور اساسي في ادارة المشروعات الانتاجية والصناعية، والوقوف بوجه نمو البيروقراطية الجديدة .

ان القوى الثورية التي تستلم السلطة ، في اي قطر عربـي ، مطالبة وبشدة بتطوير اجهزة الدولة ، بحيث تصبح هذه الاجهزة فـي خدمة الجماهير لا عبئا عليها ، ولتصبح قادرة على المساهمة الفعالة في قضايا البناء الاشتراكي .

ان الممارسة العملية للديمقراطيه الشعبية ، تقتضي عدم ابعـاد الجيش عن السياسة ، لان ابعاده يحرم قطاعا هاما من المواطنين مـن ممارسة حقوقه السياسية ، ان فكرة ابعاد الجيش عن السياسة مبدأ التزمته الرجعية والبرجوازية في الحكم ، لان جعل العسكرية حرفـة مصحوبة بالامتيازات المادية ، يجعل من الجيش اداة طيعة بأيـدي الطبقات المستثمرة ولذلك اصبح العمل السياسي في القطاع العسكري حقيقة اساسية في التطور التاريخي لنضال الامة العربية فـي المرحلة الراهنة ، وكل محاولة لانكار هذه الحقيقة لا بد ان تكون تحريفا للثورة، وعرقلة لسير التحول الاشتراكـي . ولا شك فان التثقيف السياسي والايديولوجي للجيش لا يقل اهمية ـ بحال من الاحوال ـ عن التدريب العسكري ، بل بالعكس ، فانه يخلق مناخا ملائما لقيام مفهوم ثوري جديد للانضباط ، يقوم على اساس الايمان بالمثل العليا لا الخوف مـن القسر ، كما يلغي الاساليب البرجوازية الاحتراقية في العلاقات بين الرئيس والمرؤوس .

ان التزام الحقيقة عامل اساسي في ممارسة الديمقراطية الشعبية على نحو ثوري ، لان الحقيقة ثورة واخلاق في نفس الوقت ، والتزام الحقيقة هو وحده الذي يميز الثورية عن الانتهازية ، وهو الذي يميز الدعوة عن الدعاية ، وهو الذي يميز التقدمية عن الديماغوجية ، ان حجب الحقيقة عن الجماهير ، يعتبر تنكرا لابسط مقتضيات الديمقراطية وهو شك في حكمتها وقدرتها على التمييز بين الخطأ والصواب . وان الشك بحس الجماهير السليم ، اول مراحل الانزلاق نحو المفـاهيم الفاشستية . ان التزام الحقيقة امام الجماهير ،وسيلة لتثقيفها وعاملا اساسيا في تكامل نضجها السياسي ، ولهذا فان التنظيمـات الثورية وسلطتها مطالبة دوما بمصارحة الشعب بكل ما يتعلق بشؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، مطالبة بان تكشف الاخطاء ، متعمدة كانت او عفوية ، وكل محاولة لحجب الحقيقة عن الشعب هي انحدار علني من الثورية الى الانتهازية .

ان انتشار الامية بين الجماهير الشعبية ، يعرقل ممـارستها للديمقراطية ، ولذلك اصبح من الضروري تصفية الامية تصفية تامـة وسريعة ، والعمل على تعليم المواطنين الاميين ، لا القراءة والكتـابة فحسب بل تمكينهم من استيعاب حد معين من المعارف يتيح لهم ممارسة حقوقهم الديمقراطية بوعي ، ان تصفية الامية واجب ملح على السلطـة الثورية وجميع المنظمات الجماهيرية .

ان الممارسة الكاملة للديمقراطية الشعبية ، ستبقى مبتورة مـا دامت المرأة بعيدة عن الحياة العامة للمجتمع ، لذلك اصبح تحرير المرأة العربية ضرورة ديمقراطية ، بالاضافة الى كونها ضرورة انسانيـة ، ان النظرة الفوقية للمرأة ، جزء لا يتجزأ من فكر المجتمع الاقطاعـي ـ العشائري ، وعليه فان تحرير المرأة يقع في مقدمة مهمات الثورة القومية الاشتراكية وان بناء مجتمع عصري ديمقراطي متحرر ، لا يمكن ان يكون

تعليق الدكتور حسن صعب

علي بحث الدكتور خاشع المعاضيدي

اولا : انني اختلف مع الدكتور المعاضيدي حول تصوره للسياسة كوسيلة ، بينما هي في تصوري علم وفلسفة وفن وصناعة للحضارات.

ثانيا : نحن متخلفون سياسيا ، ولا ضير علينا من اعلان هذا التخلف ، لان وعي التخلف هو المستلزم الاول للتقدم .

ثالثا : اننا متخلفون تخلفا سياسيا عاما نشارك فيه الانسانيةفي عجزها حتى الان عن ايجاد الصيغة التنظيمية التي تمكنها من حل كل المنازعات داخليا او خارجيا حلا عقلانيا دون اللجوء الى العنف .

رابعا : نحن متخلفون سياسيا عربيا خصوصيا ينجلى في المظاهر الكلية التالية :

١ ـ افتقارنا للفكر العلمي السياسي العربي .
٢ ـ افتقارنا لنظم سياسية عربية او نظام سياسي عربي عقلاني
٣ ـ افتقارنا للتكنولوجيا السياسية لصناعة القرارات السياسية .
٤ ـ افتقارنا لسياسة عربية مستقبلية .

كما يتجلى تخلفنا السياسي في المظاهر الجزئية التالية :

١ ـ تمركز السلطة حول سيادة الفرد او الاسرة او الطبقة او الطائفة او حتى العصابة المسلحة، لا حول سيادة القانون ولا سيادةالشعب.
٢ ـ التشتت الايديولوجي السلفي العصري .
٣ ـ التفتت القومي الفئوي الخصوصي .
٤ ـ التمحور الاداري الشخصي او الفئوي او الحزبي .
٥ ـ التسلط العسكري .
٦ ـ التناوب العنفي في الحكم .

خامسا : ان تصورنا المحدد للتخلف السياسي فيما بعد السادس من اكتوبر هو انه الهوة القائمة بين مستوى الطاقة العربية ، كما يتجلى في الطاقة البترولية التي تشبه الطاقة النووية للمتقدمين ومستوى التنظيم التشيري لهذه الطاقة الذي ما يزال في مستوى المتخلفين .

سادسا : ان التحدي الانمائي السياسي العربي في اللحظة التاريخية الراهنة هو تحدي استدراك هذه الهوة في فترة لا تتجاوز سنوات الحسم العشر التالية بتنظيم عربي ذاتي جديد يمكن انيكون:

١ ـ تنظيما ثوريا عربيا كليا ديموقراطيا ابداعيا .
٢ ـ تطويرا بنيويا تكامليا للتنظيمات العربية القائمة كمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط ومؤتمر الذروة العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية .
٣ ـ مشروعا لتكوين فريق باحث عربي لوضع خطة لتحقيق الثورة العلمية التكنولوجية العربية وتكوين البنية العربية الاساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي .

تاما وسليما الا اذا واجه قضية تحرير المرأة مواجهة مبدأية شاملة وجزئية .وعلى السلطة الثورية ، ان تعمل على مكافحة العقلية السلبية تجاه المرأة ، وتعمل على تصفية آثار الافكار الرجعية ، وتتيح للمرأة المساهمة الفعلية في الحياة العامة والنضال ، هذه المساهمة الفعلية هي التي ترفع كل القيود التي تمنع تطور المرأة وتفتح شخصيتها الانسانية ، وعلى السلطة الثورية ان تقف في نفس الوقت ، بوجه المفاهيم السطحية الشكلية البرجوازية لتحرير المرأة المنافية للجوانب الايجابية في التقاليد العربية والمعرقلة في ذات الوقت لقضية البناء الاشتراكي .

ان حرية المرأة الحقيقية ، لا يمكن ان تتوفر الا بالنضال على جبهتين : جبهة النضال ضد الاطر والتقاليد والعادات المتخلفة وجبهة النضال ضد المفهوم البرجوازي الشكلي للحرية ، وربط هذا المفهوم الجديد لحرية المرأة بقضية البناء الاشتراكي للمجتمع العربي .

ان ظروف التأخر الاقتصادي الذي يعاني منه وطننا العربي، مقترنا بوجود البيروقراطية والبرجوازية في القيادة السياسية، ستؤدي الى تدعيم نفوذ الاستعمار الجديد واستمراره ، ولذلك فان سلطة تمثل مصالح الجماهير ، هي وحدها القادرة على وقف التسلل الاستعماري الجديد وتصفية مصالحه .

ان سياسة مبدأية ثورية على الصعيد الخارجي ، نابعة من المفهوم الاشتراكي الذي يرفض جميع اشكال الاستغلال داخل الوطن العربي وخارجه ، سياسة قائمة على الثقة بقوة الجماهير العربية ، هي وحدها التي تمكن الامة العربية من الالتقاء ـ على الصعيد الدولي ـ مع حلفاء ثابتين لقضية النضال ضد الاستعمار . ان تعزيز التفاعل مع بلدان العالم الثالث ـ ونحن منه ـ التي تنتهج سياسة الحياد الايجابي وتعميق الصلات معها) على نحو متفاوت تبعا لظروفالحكم فيها ودرجةاستقلالها الاقتصادي) ، سيساهم ـ بالتأكيد ـ في تقوية جبهة الكفاح ضد الاستعمار .

واذا كان تحرير فلسطين ، رهنا بوحدة القوى التقدمية في الوطن العربي ونموها بالاساس ، فان سياسة مبدأية مرنة وثورية هي التي تستطيع ان تدفع القوى التقدمية في العالم ، الى تأييد قضية الشعب العربي في فلسطين .

ان حركة القومية العربية ، باعتبارها حركة شعب مضطهد ، لا يمكن الا ان تعتبر نفسها ، دوما ، جزءا لا يتجزأ من حركة نضال جميع الشعوب في العالم ضد الاستعمار .